اولئك الذين خدعوا بالدعايات والاضاليل والوعود التي كان القادة الصهيونيون يكيلونها للعرب قبل، وفي اثناء، الانتخابات البلدية، والبرلمانية، مواصلة سلطات الاحتلال في مصادرة الاراضي والتمييز المطلق ضد العرب، دون استثناء(٣٥). هذا التمييز يمكن ان نلمسه بين العرب واليهود، سواء من الناحية القانونية، او من الناحية الفعلية. فقد تمّ استبدال الحكم العسكري في المناطق العربية بسلسلة من قوانين الطوارىء التي تهدف الى التخلّص من هؤلاء العرب ونزع ممتلكاتهم. وقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين هاجروا من فلسطين، نتيجة هذه السياسات التعسفية، أكثر من ٤٨ ألفاً(٣٦).

وسياسة اسرائيل في ذلك ذات شقين: الأول خاص بالعمل على طردهم بجميع السبل؛ والثاني خاص بمحاولة دمج من تبقّى منهم في الحياة الاسرائيلية واستيعابهم، وذلك ـ حسب الباحث اليهودي شوراكي ـ من طريق «حل المشاكل السيسيولوجية العميقة التي أثارها قيام اسرائيل في نفوس العرب؛ وبذلك، نتلافى الاخطار التي تنجم عن خلق مجتمع 'غيتو' في اسرائيل يشغله مسلمون ومسيحيون»(٣٧)، خاصة وان العرب في اسرائيل في ازدياد مطرد يهدّد مستقبل الدولة. وهكذا، بعد مرور أكثر من ٤٠ عاماً على انشاء اسرائيل، والتي أعلنت انها ملزمة بتحقيق المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية بين جميع سكانها، بصرف النظر عن المجموعة القومية، أو الدين، أو الجنس، نجد ان الاقلية العربية في اسرائيل ما زالت تعاني من الحرمان والتمييز. وانه، على الرغم من ان العرب في اسرائيل متساوون، نظرياً، مع الاسرائيليين، فانهم، عملياً، مواطنون من الدرجة الثانية. فقد كشفت دراسة أُعدّت من قبل فريق الدراسة اليهودي ـ العربي، باشراف البروفيسور هنري روزنفليد، من جامعة حيفا، عن «انه، منذ اواسط الثمانينات، هبطت دخول ما يزيد على ٤٠ بالمئة من الأسر العربية تحت مستوى خط الفقر؛ وقد أثّر ذلك في جوانب عديدة من حياتهم، بما في ذلك السكن والصحة والتغذية. كما ان مشكلات السكن بين العرب في اسرائيل اصبحت أكثر حدّة خلال عقدي السبعينات والثمانينات. فعدد الأسر العربية الكبرى، ذات الخمسة أفراد أو أكثر، والتي تعيش في ظرف ازدحام شديد، ارتفع من ٢٢١٠٠ أسرة، في العام ١٩٧٠، الى ٢٤٨٠٠ أسرة، في اواسط الثمانينات، بينما هبط عدد الاسر اليهودية، من هذه الفئة، من ٣٣٢٠٠ اسرة الى ١٣٥٠٠ أسرة. وبوجه الاجمال، فان ٢٦,٤ بالمئة من الاسر العربية تعيش في ظروف ازدحام شديد، بالمقارنة مع ١,١ بالمئة بالنسبة الى العائلات اليهودية. ومقابل هذا، نجد ان ١٧,٥ بالمئة من الاسر العربية تمتلك سكناً فسيحاً، بالمقارنة مع ٥٧,٩ بالمئة من الاسر اليهودية». وبيّنت الدراسة ايّاها، انه على النقيض من التصريحات الرسمية، فان العديد من هذه المشاكل كان نتيجة مباشرة لسياسة الحكومة التي تمارس تمييزاً متعمّداً تجاه العرب، حيث لم تكن هناك مشاريع اسكان لهم.

وكشفت الدراسة عن ان القطاع العربي يفتقر الى البنى الاساسية بالنسبة الى الخدمات المكمّلة، مثل عيادات الصحة العقلية والخدمات النفسية الاخرى والعلاج النفسي والمراكز الاجتماعية والخدمات الاخرى شبه المهنية. امّا من حيث العناية الصحية، فقد وجد الباحثون هوّة سحيقة بين الامكانات والخدمات المقدمة في المدن والقرى العربية وبين تلك المتوفّرة في القطاع اليهودي، وان هناك ٣٠ قرية عربية ما زالت تنقصها عيادات طبية. كما ان معدّل وفيّات الاطفال عند العرب، اليوم، هو المعدّل ذاته الذي كان لدى اليهود في الستينات، ممّا يشير الى وجود هوّة في الظروف الصحية، مقدارها ٢٠ عاماً، ممّا يؤكد التخلّف في القطاع العربي. والفجوة بين دخل الأسرة العربية والاسرة اليهودية وصلت الى حوالى ٦٠ بالمئة العام ١٩٧٠؛ ثمّ تقلّصت الى ٤٠ بالمئة العام ١٩٧٦، ثمّ عادت وارتفعت لتصل ٦٠ بالمئة، العام ١٩٨٦(٣٨).